لحكمين السلبي والايجابي وبي لم تقف على هذا الاحكم السلب
فقط مع انها كلمة توجيه بالاجماع ويمكن ان يجاب عن هذا
الايراد بانها كلمة توجيه باعتبار افادتها اعظم حكمية غايته
ان نسبة التوجيه اليها مجازية وتسمية اعظم لحكمين توجيه
مجازا من باب اطلاق اسم الكل على اعظم اجزائه نحو قوله صلى الله
عليه وسلم نحج عرفة والدين النصيحة والتميم رئيسة القوم
عيناوذلك كثير في الكلام البليغ ثم اعلم ان كل قضية حملية
تشتمل على عقدين عقد الوضع وعقد الحمل اما عقد الوضع
فهو عقد تقييدي لا حكمي وشرطه ان يكون المخاطب عالما
باتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني بالفعل كما ذهب اليه
ابن سينا او بالامكان كما ذهب اليه الفارابي واما العقد الحملي
الذي هو مناط الحكم فهو عقد الاخباري وشرطه ان يكون المخا
جاهلا باتصاف ذات الموضوع بالوصف المحمول لانه لحكم انما يفيد
وموضوع الاثبات والنفي ومرجع التصديق والتكذيب و
من ثم قال علماء العربية الاوصاف قبل العلم اخبار والاخبار بعد
العلم بها اوصاف فاي الوصفين علم المخاطب اتصاف ذات
الموضوع به ينبغي ان يقدم اللفظ الدال عليه واي الوصفين
جهل المخاطب اتصاف الذات به ينبغي ان يؤخر اللفظ الدال
عليه ويجعل محمولا ومحكوما به فمن علم تسمية شخص باسم
زيد واتصافه بكونه مسمى بهذا الاسم وجهل اتصافه بكونه
اخاه تقول له زيد اخوك ومن علم اتصاف شخص بكونه اخاه
وجهل اتصافه بكونه مسمى باسم زيد تقول له اخوك زيد وتقول
ايضا رايت اسودا غابها لرتاح ولا تقول رماحها الغاب لانه
يخاطب به من علم ان للاسود غابا وجهل كونها رماحا حالات
من علم ان للاسود رماحا وجهل كونها غابا وهو ظاهر فان
قلت كيف هذا مع ما جوزه علماء العربية من كونه المبتدا
والخبر معرفتين نحو زيد اخوك وعمرو هو الصديق والنعوت اذا شا
الى معين معهود بين المتكلم والمخاطب قلت معرفة الخبر باعتبا
ذاته لا تنافي تجهل به باعتبار انتسابه الى ذات المبتدا فتم

اعلم ان النفي والاثبات لا يتوجهان الى نفس الذات ولا
الى نفس الصفات وانما يتوجهان الى نسب الصفات الى
الذوات وذلك لانها من عوارض النسبة كالضرورة والدوام
والاطلاق والامكان وغير ذلك من سائر الجهات بسيطة او
مركبة وذلك لان الايجاب عبارة عن ايقاع النسبة والسلب
عبارة عن انتزاعها ثم اعلم ان القصر على اربعة اقسام الاول قصر
الصفة على الموصوف نحو ما عالم الا زيد الثاني قصر الموصوف على الصفة
نحو ما زيد الا عالم وكل منهما اما حقيقي واما اضافي فمثال قصر الصفة
على الموصوف قصرا حقيقيا ما عالم الا زيد اذا لم يكن عالم في الدنيا سواه
ومثال قصر الصفة على الموصوف قصرا اضافيا ما عالم الا زيد اي لا
عمرو ومثال قصر الموصوف على الصفة قصرا اضافيا ما زيد الا كاتب
اي لا شاعر واما قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا فمتعذر
لتعذر الاحاطة بجميع اوصاف الشيء حتى يتصور اثبات صفة له
منها ونفي جميع ما عداها عنه بل حكموا باستحالته لان من جملة
الصفات المنفية كل صفة مع نقيضها لانه من جملة الصفات ايضا
فيلزم رفع النقيضين وهو محال اللهم الا ان يخص الصفات بالصفا
الوجودية حتى لا يستلزم ذلك قصر رفع النقيضين المحال ثم
للقصر طرق اربعة اولها النفي والاستثناء كما هنا والواقع قبل
الاداة هو المقصور موصوفا كان او صفة والواقع بعد الاداة هو المقصو
عليه كذلك وثانيها انما وثالثها هو المقصور موصوفا كان او صفة
ورابعها تاليها هو المقصور عليه كذلك وتالتها العطف بلا الذ
ثم ان كان المعطوف صفة نحو زيد لا شاعر فهو قصر موصوف على
صفة وان كان المعطوف موصوفا نحو زيد كاتب لا عمرو فهو قصر
صفة على موصوف وزد ابها تقديم ما حقه التاخير نحو تميمي
انا والمؤخر هو المقصور والمقدم هو المقصور عليه اي انا مقتصر
على التميمية لا تجاوزها الى القيسية والمقصور لا يجوز ان يتعدى
المقصور عليه الى ما اعتبر مقابلا له في الحكم به او عليه والمقصو
عليه يجوز ان يتعدى المقصور الى غيره موصوفا كان كل منهما
او صفة ثم اعلم ان الله علم شخصي على ذات الباري تعا

Copyright Osmania University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)